2011/2/19

الاستبداد وصناعة الفساد المعولم

عبد الحليم فضل الله

الفساد الأسطوري هو احد ما كشفت عنه الثورتان المصرية والتونسية. وسواء كان المال المنهوب مئات مليارات الدولارات أو بضعة مليارات فقط، فقد غدت هذه الظاهرة عاملاً مقررا لمسار النمو ومصير التنمية، ومتحكماً بقدرة الحكومات على الجباية والإنفاق، وبالقنوات التي يتم من خلالها تقاسم الثروة.

لا يقتصر الفساد على الدول النامية بل يطرق أبواب الدول المتقدمة أيضا. والولايات المتحدة الأميركية نفسها تشغل موقعاً متأخرا نسبياً في لائحة الدول الأقل فساداً (المرتبة 22) كما ورد في تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام 2010، الذي أدرج 75% من بلدان العالم في عداد الدول شديدة الفساد. وتعد الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة أكثر من غيرها عن عولمة هذه الظاهرة، وذلك خلال خوضها منافسات ضارية على نيل العقود الكبرى. ووفق ما يذكره جورج مودي ستيوارت صاحب الكتاب ذائع الصيت "الفساد الكبير"، هناك أربع بؤر رئيسية للفساد هي: الصفقات العسكرية، المشاريع الإنشائية الضخمة، الخدمات الاستشارية والمشتريات الحكومية الجارية، ويمكن أن نضيف إليها برامج صرف المعونات الخارجية. وتتوخى الشركات العالمية الكبرى الحذر في هذا المجال، فهي لا تقدم الرشاوى لصانعي القرار مباشرة، بل تعتمد على وكلاء محليين يشغلون في الغالب مراكز رسمية رفيعة، ويتلقون لقاء التسهيلات التي يقدموها عمولات مرتفعة قد تصل إلى 20% من قيمة الصفقة الرابحة، مما يجعل عبء الفساد في بعض الدول موازياً للعبء الضريبي.

قد لا تكون الديمقراطية حلاً كافيا لمشكلة الفساد، لكن الاستبداد هو الحاضنة المؤاتية لنموها، وخصوصاً إذا اختارت السلطات الانفتاح السريع على الخارج دون أية قيود. فالاستبداد يوسع المساحات غير الخاضعة لمعايير الحكم الصالح داخل الاقتصاد، ما يجذب اليه الشركات التي تريد تحسين موقعها التنافسي بطرق ملتوية، أو باكتساب حصانة تجاه المساءلة. ووفق أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فان الاحتكار والتكتم على المعلومات هما المتغيران الأساسيان في معادلة الفساد، ولنلاحظ هنا أنّ معظم عمليات الخصخصة شهدت نقلاً لاحتكارات القطاع العام إلى الشركات الكبرى في إطار اجراءات افتقرت غالباً للشفافية.

وفي الدول التي اجتمع فيها الانفتاح المعولم مع الاستبداد حصل تضخم غير مسبوق في فاتورة الفساد، مع وجود تحالف وطيد بين رجال الأعمال الدوليين ووكلاء الشركات الكبرى والسياسيين الممسكين بالسلطة لآماد طويلة. والحصيلة كانت زيادة في عوائد الشركات الأجنبية التي ركزت استثماراتها في القطاعات ذات الريوع

الاحتكارية العالية، و قد تضاعفت في المقابل الثروات الطائلة التي جناها زعماء قضوا فترات طويلة في الحكم، ولم يكشف النقاب عنها إلا بعد سقوط الأنظمة التي كانوا يقودونها. (مثلا قدرت ثروة الرئيس الاندونيسي بحوالي 35 مليار دولار من دولارات تسعينية القرن الماضي، و بلغت أصول الشركات التي يسيطر عليها أبناؤه حسب تقديرات أخرى مئات مليارات الدولارات)

لم يعد الفساد مجرد ممارسة ثانوية نتيجتها إعادة توزيع محدودة بين الراشين والمرتشين، أو بين شبكة سياسية اقتصادية صغيرة ودافعي الضرائب، بل أوجد اقتصاد نهب يتحكم على نحو تعسفي بتوزيع الموارد والعوائد بين الداخل والخارج، وبين الأجيال الحالية والأجيال الآتية. وفي الوقت الذي كانت تكسب فيه القطاعات الاحتكارية والمعولمة مزيدا من الأسواق غير الخاضعة للمراقبة، كانت معدلات النمو تتراجع، وتكبدت الاقتصادات الوطنية خسائر كبيرة لم ترصد أسبابها على نحو دقيق، نظراً لارتباطها بعمليات فساد واسعة النطاق. وعلى سبيل المثال بينت دراسة دولية أن العائدات الجمركية غير المحصلة بسبب الفساد وصلت في إحدى الدول الإفريقية إلى 135 مليار دولار في مقابل جباية ما لا يزيد عن 28 مليار دولار في غضون عامين. وفي دولة عربية لم تسمها الدراسة كانت كلفة الفساد أكبر من موازنات إحلال السلام وإعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الحرب، وفي دولة آسيوية ثالثة تلقى الفقراء ما نسبته دولار واحد من أصل ستة دولارات من قيمة المعونات المخصصة رسمياً لهم.

وبسبب إعادة التوزيع المعاكسة التي يستفيد منها قلة من المنتفعين، توسعت الشبكات التجارية غير النظامية، التي تقع خارج الرقابة الحكومية. وقد ظهر ذلك على نحو واضح في الجزائر هذا العام، فحينما حاولت الحكومة تطبيق تدابير ضريبية لتقليص حجم الاقتصاد غير النظامي، انتشرت أعمال العنف بسرعة مذهلة، دفاعاً عن اقتصاد فردي وهامشي وجدت فيه الفئات المتضررة ملجأ لها من قبضة الفساد الرسمي.

قد لا ينجح الإصلاح السياسي وحده في حل مشاكل الفساد والقضاء على آثاره، والمشكلة هو انه غالباً ما يأتي بعد اكتمال شبكات رجال الأعمال والمنتفعين وكبار المقاولين والمصدرين داخل الإدارة العامة، وترسخ نفوذها في السلطة، فيصبح هؤلاء أحيانا جزءاً لا يتجزأ من القائمين على إدارة عمليات تداول السلطة في حال حصولها. ومع ذلك فان الإصلاح السياسي هو البداية التي لا بد منها لقيام مسار آخر.

ليس الفساد آلية إفقار وعجز وفشل، بل هو أيضا أداة استتباع وقمع. يبدأ الأمر بتبادل منافع ضيق بين الأقلية المستبدة المهيمنة على الموارد العامة وبين أطراف الاقتصاد العالمي، وينتهي باللجوء المتكرر وغير المشروط إلى الخارج لحل المشاكل الناشئة عن زيادة الديون والعجز وانكماش النمو. وحيث أن النقص في الواردات الحكومية يتطلب خفضاً مقابلاً للنفقات، وبما أن برامج الدعم الاجتماعي هي أولى ضحايا التقشف، تزداد الحاجة إلى التشدد الداخلي والانغلاق السلطوي لامتصاص ردود الفعل ومنع الغيظ الاجتماعي من أن يتحول إلى سخط سياسي.. وهذا ما يحصل الآن.